الحمدلله ،

القفي في 15/ 03/ 2018

جناب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

الموضوع : إعتراض على رخصة مقطع لإستخراج (gravier) بجبل فظلون بعمادة القفي معتمدية السبيخة – ولاية القيروان

نحن الممضون أسفله متساكني منطقة القفي الواقعة في أقصي الشمال الشرقي لولاية القيروان على حدود ولايتي سوسة و زغوان , تقدر مساحتها بحوالي خمسون كيلومتر مربع عدد سكناها حوالي خمسة ألاف نسمة, وهي منطقة فلاحية بالأساس حيث تحتوي على مساحات شاسعة من أشجار الزيتون وعدة أنواع من الأشجار المثمرة) مشمش - لوز (... إضافة إلى زراعة أنواع كثيرة من الخضر (فلفل – جلبانة – طماطم - بطاطا – نعناع– مقدنوس .....) فضلا عن ذلك تربية الحيوانات(أغنام– أبقار) وتمتدّ هذه الأراضي الزراعية الخصبة والتي تمثل مصدر رزق أساسيّ للسكان إلى حدود جبل فظلون أين يقطن عدد لا يستهان به من العائلات والتي تتخذ من الجبل مورد رزق لها كاستغلال نبات الإكليل والحلفاء .... وتربية الحيوانات والنحل ... ويعتبر جبل فظلون منطقة بيئية بامتياز حيث تمّ رصد اعتمادات مالية هامّة من الدولة التونسية لتشجيره منذ الاستقلال وذلك بغرس أشجار الصنوبر والكالتوس والعرعار .. كما وقع في السنوات الأخيرة رصد استثمارات مالية من طرف دولة ألمانيا لزيادة تشجير الجبل والمحافظة عليه كمنطقة بيئية هامة.

وبعد كل هذا من المؤسف أن يفاجأ السّكان بإنشاء مقطع حصى(gravier) بهذه المحمية الطبيعية والذي ستكون له **آثار سلبية** متعدّدة على السكان والحيوان والنبات بما سيسبّبه من ارتفاع نسبة التلوث في الهواء جراء الأتربة الصادرة من الحفريات علمًا وأن هذا الجبل يقع على طول الحدود الشرقية لمنطقة القفي وهذا ما يُسهّل وصول هذه النفايات إلى كل أرجاء المنطقة نظرا لتوافقها مع اتجاه الريح إضافة إلى ما تسبّبه الحفريات من ارتجاج ونتيجة لكل هذا سيكون هذا المقطع سببا رئيسيا في تحويل منطقة القفي من منطقة فلاحية آهلة بالسكان إلى منطقة جرداء ومهجورة

وحيث من الثابت وطبق محضر المعاينة المرافق لهذا وزيارة السيد معتمد المنطقة صحبة ممثلي الإدارات الجهوية ذات الصلة (أملاك الدولة ، التجهيز والإسكان ، البيئة ، والفلاحة) بأنّ التمادي في منح رخصة المقطع للمقاولين والمستثمرين من شأنه أن يسبّب مضرّة كبيرة لسكان المنطقة على مستوى الصحي والإجتماعي وخاصة على مستوى موارد رزقهم المتمثلة في غراسات الزيتون الملاصقة تماما لموقع المقطع إضافة إلى الأخطار الكبيرة الناجمة على إستعمال الذخيرة بالمقطع وهو ما من شأنه أن يهدّد مساكن الأهالي البسطاء .

وحيث أن الترخيص الأوّلي الممنوح من طرف وزارة التجهيز لم يكن طبق التراتيب والقانون المنطبق وأهمل إستشارة سكان المنطقة والرأي الفني للإدارات المختصة ذات الصلة وهو ما سبب في وجود إحتقان وغضب كبير لدى أهالي المنطقة والذين تفاجأوا بالترخيص المذكور أعلاه .

وحيث يبدو أن وزارة أملاك الدولة تعتزم إتمام الإتفاقية مع المقاولين دون مراعاة الجوانب المذكورة أعلاه وخرق التراتيب الإدارية .

وأمام هذا الوضع الكارثي الذي سيحلّ بالسكان نظرا لعدم مراعاة خصوصيات هذه المنطقة نطلب من سيادتكم تدخّلا فوريا لإيقاف هته الرخصة حماية للمواطنين في حياة سليمة والتمتع بالعيش الكريم .

ولكم جزيل الشكر مسبقا

*** المصاحيب :**

- قائمة في أسماء الأهالي المتضررين
- نسخة من محضر معاينة عدد 8374